



من الرفض المطلق إلى الاستعداد المتكامل دلالات واحتمالات متشاركة مصر ضمن القوات الدولية بقطاع غزة





من الرفض المطلق إلى الاستعداد المتشروط دلالات واحتمالات مشاركة مصر ضمن القوات الدولية بقطاع غزة سبتمبر 2026 م

حقوق النشر محفوظة للمنتدى،
ولا يجوز الاقتباس من المادة
المنتشرة دون الإشارة إلى
المصدر، كما لا يجوز إعادة النشر
بدون موافقة المنتدى.

من الرفض المطبق إلى الاستعداد المتشروط دلالات واحتمالات مشاركة مصر ضمن القوات الدولية بقطاع غزة

ملخص تنفيذي

تشهدت المداولات الإقليمية والدولية المتعلقة بترتيبات "اليوم التالي" في قطاع غزة تحولاً استراتيجياً متدرجاً، انتقلت فيه مسارات التفاوض من إدارة اتفاقات وقف إطلاق النار المؤقتة وصفقات التبادل إلى هندسة البنية الأمنية والسياسية الدائمة للقطاع بعد انتهاء العمليات العسكرية.

وبرزت في صدارة هذه الترتيبات، مبادرات نحو تشكيل قوة استقرار مؤقتة متعددة الجنسيات بتفويض أممي ودولي للإشراف على المراحل الانتقالية، مع ربطها بمسارات إعادة الإعمار، وتمكين لجنة تكنوقراط إدارية فلسطينية من تسير الشؤون المدنية وتفاذي حدوث أي فراغ أمني ومؤسسي.

في المقابل، حافظ الموقف المصري المبدئي على ثوابته التاريخية القائمة على الرفض القاطع لمتتاربع التهجير القسري نحو سيناء، ورفض نقل أعباء الاحتلال الإسرائيلي الأمنية إلى دول الجوار، أو تكريس أي اقتطاع جغرافي ومناطق عازلة دائمة داخل أراضي قطاع غزة.

غير أن المعطيات التفاوضية والضغط الإقليمي المتسارعة فرضت على القاهرة مقاربة تكتيكية متغيرة، إذ انتقلت من الرفض التام لأي نقاش حول الترتيبات الأمنية الدولية، إلى إبداء "استعداد مشروط" لبحث المساهمة الأمنية، بتريطة الانسحاب الإسرائيلي الكامل، ووجود تفويض صريح من مجلس الأمن، وغطاء عربي جامع لهذه الترتيبات، وربط المهمة بأفق سياسي ملزم يضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

ويخلص هذا التقدير إلى أن القاهرة لا تتعامل مع المشاركة العسكرية الميدانية كهدف في حد ذاته أو خيار مفضل، وإنما يحركها لذلك دوافع وقائية لحماية مصالح أمنها القومي على حدودها الشمالية الشرقية مع سيناء، وتفاذي تهميش دورها الإقليمي لصالح ترتيبات أمنية جديدة قد تتشكل دون حضورها وتأثيرها المباشر في قطاع غزة.

يمثل تطور الموقف المصري من مقترحات الانتشار الأمني في قطاع غزة أحد أبرز الملفات المرتبطة بإعادة تشكيل الترتيبات الأمنية والسياسية للقطاع في مرحلة ما بعد الحرب. فقد انتقلت القاهرة تدريجياً من الرفض المطلق لأي انخراط أمني مباشر، إلى التكيف مع أطروحات "اليوم التالي"، ثم إلى إبداء استعداد متشروط للمساهمة في ترتيبات الاستقرار، في ظل تداخل اعتبارات الأمن القومي المصري مع المتغيرات الإقليمية والدولية.

ويناقش تقدير الموقف هذا التحول عبر أربعة محاور رئيسية: التطور الزمني للموقف المصري ومراحله؛ ومحددات القرار المصري ودوافع القبول ومخاطر الرفض؛ والدلالات الاستراتيجية للتحول في الأداء المصري؛ ومواقف الأطراف الإسرائيلية والأمريكية والفلسطينية والعربية وتأثيرها في صياغة القرار المصري. وصولاً إلى استشراف حدود الانخراط المصري المحتمل وتداعياته.



مقدمة

أولاً: التطور الزمني للموقف المصري

الانتقال من رفض مبدأ النقائص إلى فرض شروط ضابطة لأي قوة مفترضة لمنع فرض واقع أمني أحادي يضر بالحقوق الفلسطينية والمصالح المصرية.

٣. المرحلة الثالثة:

مرحلة الاستعداد المتشروط ومناورات التوجيه، من ٢٠٢٥ إلى ٢٠٢٦، حيث انخرطت مصر بفاعلية في النقاشات التفاوضية متعددة الأطراف، وأبدت استعداداً مشروطاً لبحث تقديم مساهمة أمنية ولوجستية وتشريعية، مقترنة بحزمة شروط واضحة: انسحاب إسرائيلي كامل، ووجود إدارة مدنية تكنوقراطية فلسطينية، وتفويض صريح من مجلس الأمن، وغطاء عربي جامع.

ويؤكد تطور الموقف المصري أن هذا "الاستعداد المشروط" ليس إعلاناً عن قرار عسكري بالاندفاع نحو العمق الميداني للقطاع، بل هو مناورة دبلوماسية استباقية لتوجيه صياغة القرارات الدولية والتحكم بحدود ترتيبات الأمن على الشريط الحدودي المباشر.

لم يكن السلوك التفاوضي المصري تجاه أفكار الانتشار الأمني في قطاع غزة ثابتاً، بل مر بثلاثة أطوار رئيسية طبقاً للوقائع الميدانية وتوازنات القوى والمتغيرات السياسية:

١. المرحلة الأولى:

مرحلة الرفض المطلق، من أكتوبر ٢٠٢٣ إلى منتصف ٢٠٢٤، حيث ارتكزت السياسة المصرية خلال هذه المرحلة على رفض تام لأي ترتيبات أمنية تفرغ القضية الفلسطينية من مضمونها السياسي ومن السيطرة الفلسطينية على قطاع غزة.

وتمثلت الاعتبارات الحاكمة في: الرفض القاطع لتهجير الفلسطينيين نحو سيناء، والرفض المباشر لإعادة الاحتلال أو فرض مناطق عازلة دائمة، والامتناع عن العمل كـ "حارس أمني" يستلم القطاع نيابة عن إسرائيل دون أفق سياسي ينهي الصراع.

٢. المرحلة الثانية:

مرحلة التكيف مع أطروحات "اليوم التالي"، من أواخر ٢٠٢٤ إلى ٢٠٢٥، فمع انتقال تركيز الولايات المتحدة والمجتمع الدولي نحو هندسة مرحلة ما بعد العمليات العسكرية الكبرى، برزت مقترحات تدعو لتشكيل قوات استقرار مؤقتة بتفويض أممي لتأمين ممرات الإغاثة وحفظ الأمن. أبدت القاهرة مرونة تفاوضية عبر



ثانياً: محددات القرار المصري (دوافع القبول ومخاطر الرفض)

تتحكم في صياغة الموقف والقرار المصري ستة محددات رئيسة تتداخل فيها الأبعاد الاستراتيجية والأمنية:

1. الأمن القومي المصري وحماية عمق سيناء:

يمثل قطاع غزة الامتداد الحيوي المباشر لبقية جزيرة سيناء، ولذلك تسعى القاهرة للحيلولة دون تحول القطاع إلى بؤرة فوضى دائمة أو بيئة جاذبة للتنظيمات المتطرفة، ومنع أي انزلاق نحو موجات نزوح جماعي تدفع السكان باتجاه الأراضي المصرية.

2. تجنب الوقوع في فخ "حراسة الاحتلال":

تتخوف القاهرة من أن يترجم انتشار قواتها العسكرية أو عناصرها الأمنية ميدانياً كـ "بديل عن الاحتلال" أو كأسلوب حماية لأمن إسرائيل دون نيل الفلسطينيين استحقاقهم السياسي، مما قد يضعها في صدام مباشر مع الفصائل الفلسطينية والرأي العام في قطاع غزة.

6. الرأي العام المصري والمتنـاعـر التـعـبـيـة:

يمثل التعاطف التعبـي المصري الجارف مع القضية الفلسطينية عاملاً ضاغطاً وحاسماً، إذ يرفض الرأي العام المصري أي خطوة قد يساء فهمها أو تصور وكأنها خدمة للأهداف الأمنية الإسرائيلية على حساب القضية الفلسطينية.

ثالثاً: الدلالات الاستراتيجية

للتحول في الأداء المصري

يكتشف التغير في الخطاب التفاوضي المصري عن دلالات جوهرية في إدارة أزمة قطاع غزة، منها ما يلي:

1. صياغة الترتيبات بدلاً من تلقيها كأمر واقع:

إدراك القاهرة أن الاستمرار في موقف الرفض السلبي يمنح الأطراف الأخرى فرصة فرض خيارات وترتيبات أمنية أحادية، ومن ثم فإن الحضور على طاولة التفاوض بتروط واضحة هو السبيل الاستراتيجي لإجهاض المخططات المضرة مستقبلياً بالأمن

3. الحفاظ على الدور والوزن الإقليمي:

تدرك مصر أن الانكفاء والابتعاد التام عن ملف ترتيبات الاستقرار سيعني ترك المجال لقوى إقليمية ودولية أخرى لإعادة رسم الخريطة الأمنية للشرق الأوسط على حدودها الشرقية، مما ينعكس سلباً على ثقلها ودورها الإقليمي المحوري.

4. إدارة التوازن والمصالح مع واشنطن:

تمثل الاستجابة المرنة للتوجهات الدولية ورقة تفاوض وضغط مع الإدارة الأمريكية؛ حيث تمكن مصر من استبدال التروط والمطالب الإسرائيلية المجحفة بضمانات سياسية وتمويلية واقتصادية تصب في مصلحة تثبيت الاستقرار وحماية الحقوق الفلسطينية.

5. التعقيدات الميدانية والعقيدة العسكرية المصرية:

تدرك القيادة العسكرية المصرية تعقيدات بيئة العمليات في غزة (تكتيكات حرب العصابات، تنبكات الأنفاق، والكثافة العمرانية والسكانية العالية)، إلى جانب أن عقيدة القوات المسلحة المصرية مصممة للدفاع عن أراضي الدولة والحروب النظامية وليست مهياة لمهام الشرطة المدنية أو إدارة الصراعات الخارجية المسلحة غير المتماثلة.

المستمر، وهو ما يصطدم مباشرة مع المحددات المصرية التي تشترط الانسحاب الكامل والسيادة الميدانية للقوة الدولية والإدارة الفلسطينية.

- **الولايات المتحدة:** تسعى لتشكل مظلة أمنية إقليمية ودولية متعددة الأطراف دون انخراط عسكري أمريكي مباشر على الأرض، وتعتبر مصر الفاعل الميداني والسياسي الأكثر موثوقية، وتعمل على التوفيق بين الشروط المصرية والتحفظات الإسرائيلية عبر حزم التمويل وضمانات التهدة.

- **السلطة والفصائل الفلسطينية:** تؤيد السلطة الفلسطينية القوة الدولية بشرط أن تكون جسرا لعودة مؤسساتها وربط الضفة بالقطاع، في حين ترفض الفصائل (وفي مقدمتها حركة حماس) أي قوة تعمل كبديل للاحتلال أو تستهدف نزع السلاح بالقوة، مع إبداء مرونة تجاه قوات تراقب الهدنة وتدعم الإعمار.

- **الموقف العربي المشترك:** تشترك دول فاعلة كالسعودية وقطر والأردن الحذر ذاته، إذ ترفض الانخراط المنفرد وتدعم مظلة متعددة الأطراف مرتبطة بمسار الدولة الفلسطينية وقرار واضح من مجلس الأمن.

2. التمييز الدقيق بين مهام الاستقرار والمهام القتالية:

تُفرّق مصر بوضوح قاطع بين قبول الانخراط في "قوة استقرار" ذات طبيعة مدنية وإسناد لوجستي ومراقبة للحدود وتدريب للكوادر المحلية، وبين إرسال قوات قتالية للاحتباك الميداني المباشر أو نزع سلاح الفصائل بالقوة المسلحة.

3. توظيف القبول المشروط كأداة تفاوض وضغط:

يسهم التلويح بالقبول المشروط في تعطيل الرؤى الإسرائيلية الساعية لتكريس السيطرة الإسرائيلية الأمنية المطلقة، ويعزز مطالب القاهرة بدعم وتمكين لجنة إدارية أو سلطة تكنوقراط فلسطينية مستقلة لإدارة شؤون القطاع.

رابعا: مواقف الأطراف الفاعلة

وتأثيرها على القرار المصري

تتأثر خيارات مصر الاستراتيجية بسلسلة من المواقف والتقاطعات الإقليمية والدولية:

- **إسرائيل:** ترغب في ترتيبات أمنية تضمن تجريد قطاع غزة الكامل من السلاح ومنع أي تهديد لحدودها، مع التمسك بحرية العمل العسكري والأمني



خامساً: سيناريوهات الانخراط المصري المحتمل وتداعياته

السيناريو الأول: المشاركة المشروطة

السيناريو الأول هو المشاركة المصرية المشروطة ضمن قوة متعددة الجنسيات، وهو الأعلى احتمالاً، والمرجح من بين السيناريوهات المختلفة. يستند هذا السيناريو إلى صدور قرار من مجلس الأمن يقضي بتشكيل قوة استقرار دولية لحفظ أمن قطاع غزة بمساهمة مصرية وعربية ودولية، تنحصر مهامها في المراقبة الحدودية، وتأمين مسارات الإغاثة الإنسانية، وإسناد إدارة القطاع لسلطة تكنوقراط فلسطينية، بالتزامن مع انسحاب تدريجي للقوات الإسرائيلية.

ويترتب على هذا السيناريو تثبيت الحضور الاستراتيجي المصري، وحماية عمق سيناء من تداعيات الفوضى، وسد الخرائع أمام مخططات التهجير أو فرض واقع عسكري إسرائيلي دائم، مقابل تحمل مخاطر أمنية محتملة في حال هتساسة الهدنة أو محاولات إقحام القوات المصرية في مهام نزع السلاح.

السيناريو الثالث: تجدد

الرفض المصري

السيناريو الثالث هو تجدد الرفض المصري للإنخراط والعودة للدور التقليدي، وهو سيناريو منخفض الاحتمالية.

يقوم هذا السيناريو على تمسك الجانب الإسرائيلي بحرية العمل العسكري الأحادي وتجاهل استحقاقات المسار السياسي، ما يدفع القاهرة لرفض إرسال أي عناصر أمنية إلى قطاع غزة، والاكتفاء بممارسة أدوارها المعتادة في الوساطة الدبلوماسية، وإدارة معبر رفح، وتسهيل عبور المساعدات.

النتيجة المترتبة على هذا السيناريو هي تجنّب الانخراط في المخاطر الميدانية والصدام مع الفصائل المسلحة في قطاع غزة، في مقابل تراجع قدرة القاهرة على التأثير المباشر في هندسة الترتيبات الأمنية والإقليمية للقطاع وترك الفراغ لقوى إقليمية ودولية أخرى.

السيناريو الثاني: انهيار

ترتيبات "اليوم التالي"

السيناريو الثاني هو انهيار ترتيبات "اليوم التالي" في قطاع غزة، واستمرار السيطرة العسكرية الإسرائيلية، وهو متوسط الاحتمالية. يستند هذا السيناريو إلى تعثر المسار التفاوضي وتآكل التوافقات الإقليمية والدولية لتثبيت الاستقرار، ما يكرس استمرار السيطرة والعمليات العسكرية الإسرائيلية ويبقى قطاع غزة في بيئة من الفوضى الأمنية وتفكك المؤسسات المدنية.

يعد هذا السيناريو الأكثر تهديدا لمصالح الأمن القومي المصري؛ لما يترتب عليه من استدامة التوتر المسلح على الحدود مع سيناء، وتجدد الضغوط المرتبطة بمخاطر التهجير والاضطراب الأمني المستمر.



خاتمة

تثبت القراءة المتأنية لمسار الموقف المصري أن القاهرة لم تتخلّى عن ثوابتها الاستراتيجية القائمة على رفض الاستجابة لإملاكات الاحتلال أو تحمّل تبعاته وأعبائه الأمنية، وإنما أعادت هيكلة أدواتها السياسية والتفاوضية لمواكبة التعقيدات الإقليمية عبر مفهوم "الاستعداد المتروط"، تحسباً لتتكيل ترتيبات أمنية تمس أمن سيناء والدور المصري في غيابها.

لذلك، لا يوجد قرار مصري بالدخول القتالي في عمق القطاع، بل مشاركة فاعلة في هندسة الضوابط لأي قوة دولية مرتقبة، على أن ينحصر النطاق المفضل للمشاركة في التنسيق اللوجستي والمراقبة الحدودية وتأمين إدارة التكنوقراط الفلسطينية الانتقالية.

ويظل نجاح هذه الصيغة مرهوناً بمدى الإرادة الدولية في إجبار إسرائيل على الانسحاب الكامل من قطاع غزة، وربط الترتيبات الأمنية بأفق سياسي يمهد لاستئناف مسار التسوية الشاملة للقضية الفلسطينية.

توصيات

١. التمسك الصارم بالالتزامات المبدئية: عدم إرسال أي عناصر أمنية أو عسكرية إلا بموجب قرار صريح وملزم من مجلس الأمن وبغطاء عربي واسع.
٢. التحديد الدقيق للمهام الميدانية: استبعاد أي نص بتكليف القوات بنزع سلاح الفصائل بالقوة المسلحة، وقصر المهمة على تثبيت الاستقرار الداخلي والمراقبة وتأمين الممرات الإنسانية.
٣. الربط بين الانسحاب الإسرائيلي والمسار السياسي وبين عمل القوات الدولية: انتزاع وجود جدول زمني ملزم ومحدد لانسحاب قوات الاحتلال وتسليم القطاع لإدارة فلسطينية متوافقة عليها.
٤. استمرار وتفعيل قنوات الوساطة المصرية-الفلسطينية: الحفاظ على قنوات التواصل المباشرة والتاريخية مع مختلف الفصائل الفلسطينية لضمان تحييد الدور المصري عن أي استهداف أو استقطاب ميداني مستقبلي.

المصادر

- صحيفة القدس العربي، مصر تنفي موافقتها على المتشاركة بقوة أممية تدير معابر غزة، 19 يونيو 2024، <https://tinyurl.com/4hcsn9cc>
- صحيفة القدس العربي، القاهرة: لا مصر ولا أي دولة أجنبية ستحكم غزة ورفض استخدام معبر رفح للتهجير، 28 مايو 2024، <https://tinyurl.com/y4xtyh87>
- Arab Center Washington DC, An Arab Plan for Gaza: Obstacles and Possibilities, 4 – 3 – 2025, <https://arabcenterdc.org>
- إنديبندنت عربية، هل غيرت مصر موقفها من ننتز قوات دولية في غزة؟، 15 أغسطس 2025، <https://tinyurl.com/yh6paw4w>
- العربي الجديد، دفعة أولى من جنود القوة الدولية إلى غزة متوقعة مطلع 2026 وقرار مجلس الأمن، 14 ديسمبر 2025، <https://tinyurl.com/3xh9ajy2>
- مجلة المجلة، مصر تعلن المتشاركة في "قوة الاستقرار" في غزة... هل تقودها؟، 14 يونيو 2026، <https://tinyurl.com/pbansv96>
- العربي الجديد، الجيش المصري يعزز قواته على الحدود مع غزة، 16 مايو 2024، <https://tinyurl.com/4at882ep>
- Middle East Forum Observer, Egypt's Gaza Deployment: A Force Built to Fail, 11 – 6 – 2026, <https://www.meforum.org>
- The Soufan Center, Egypt Becomes Central to Middle East Peace and Security, 31 – 10 – 2025, <https://thesoufancenter.org>
- سكاي نيوز عربية، إدارة ترامب ترصد 206 ملايين دولار لقوة الاستقرار في غزة، 20 أغسطس 2026، <https://tinyurl.com/2k9pvzwn>
- (MP-IDSA), Egypt's Gaza Reconstruction Plan, 10 – 11 – 2026, <https://idsa.in/publisher>
- بي بي سي عربي، تفاعلات التنازع والرأي العام المصري مع أزمة الحدود وترتيبات غزة، 14 أغسطس 2026، <https://www.bbc.com/arabic>
- وكالة الأناضول، مصر تجدد الدعوة لنتز القوة الدولية في غزة وانسحاب إسرائيل، 19 ديسمبر 2025، <https://tinyurl.com/yc6sktuk>
- إنديبندنت عربية، بين الحصر والنزع... خلاف مصري - إسرائيلي حول سلاح الفصائل، 11 مارس 2026، <https://tinyurl.com/4a2a7hz6>

- العربية نت، "العربية" تكتشف تفاصيل تشكيل القوة الدولية في غزة والتنسيق مع مصر، 4 نوفمبر 2025، <https://tinyurl.com/mrxu6vxc>
- صحيفة الشرق، نتنياهو ينفي الموافقة على دخول قوة الاستقرار الدولية إلى غزة وربطها بنزع السلاح، 20 أغسطس 2026، <https://tinyurl.com/4exw56f8>
- قناة الحرة، تسرطة المرحلة الانتقالية في غزة تقترب من الجاهزية والتمويل الأميركي الأولي، 25 أغسطس 2026، <https://alhurra.com/35016>
- وكالة نتينخوا الإخبارية، تحليل إخباري: القوة الدولية في غزة.. خطوة نحو ترتيبات ما بعد وقف إطلاق النار، 29 يوليو 2026، <https://arabic.news.cn>
- Reuters, Egypt and Arab Allies Outline Red Lines on Post-War Gaza Stabilization Force, 14 – 11 – 2026, <https://www.reuters.com>